المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 كآلية لتنفيذ السياسات السياحية في الجزائر

The Tourism Development Master Plan Horizons 2030 as a Mechanism for Implementing Tourism Policies in Algeria.

ط.د. زروقي كريم [1]، أ.د. كاري نادية أمينة [2]

[1] جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، مخبر الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية karim.zerrouki@univ-tlemcen.dz

[2] جامعة أبي بكر بلقياد تلمسان (الجزائر)، nadiaamina.kari@univ-tlemcen.dz

تاريخ الإرسال: 13-04-2025**تاريخ القبول**: 20-05-2025**تاريخ النشر**: 30-06-2025

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 باعتباره آلية تساهم في تنفيذ السياسات السياحية في الجزائر، حيث تم تسليط الضوء على مضمون المخطط وأهم البرامج والعمليات والحركيات التي يرتكز عليها، والأهداف المسطرة على المدى القصير، المتوسط، الطويل في إطار تطبيق مبادئ التنمية المستدامة وأهمية إشراك جميع الفاعلين الرسميين وغير الرسمين لضمان ترقية وجهة الجزائر السياحية مع مراعات ثقافة المجتمع.

الكلمات المفتاحية: السياحة؛ السياسات العامة؛ السياسات السياحية؛ تنفيذ السياسات السياحية؛ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية؛ الجزائر.

Abstract :

The study aims to understand the current state of implementing the Tourism Development Master Plan Horizons 2030 as a mechanism that contributes to the execution of tourism policies in Algeria. It highlights the content of the plan, the main programs, operations, and dynamics it relies on, and the short, medium, and long-term goals within the framework of applying sustainable development principles. This includes involving all stakeholders, both official and unofficial, to ensure the promotion of Algeria as a tourist destination while considering the culture of the community.

Keywords: Tourism; Public Policies; Tourism Policies; Implementation of Tourism Policies; Tourism Development Master Plan ؛Algeria

المؤلف المرسل: زروقي كريم، **الإيميل**: karim.zerrouki@univ-tlemcen.dz

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 كآلية لتنفيذ السياسات السياحية في الجزائر

1- مقدمة:

تعتبر عملية تطوير السياسة العامة الخاصة بقطاع السياحة أمر غاية في الأهمية سواء من الناحية النظرية أو العملية فهي تساهم في توفير الآليات والأدوات اللازمة لصانعي القرار للمفاضلة بين أحسن البدائل في مجال السياحة، ونظرا لتمتع الجزائر بمؤهلات سياحية كبيرة تجعلها قادرة على أن تكون رائدة في صناعة السياحة، سعت الدولة إلى تنمية هذا القطاع من خلال الاعتماد على آليات فعالة لتنفيذ السياسات السياحية، ومن بين هذه الآليات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025، الذي يجسد الإرادة الفعلية للدولة في جعل السياحة أولوية وطنية، حيث يهدف هذا المخطط إلى رصد واستغلال الإمكانات المادية والبشرية، وتعزيز مشاركة كافة الفاعلين الرسميين وغير الرسميين لضمان توحيد جهودهم وتوجيهها نحو تحسين وجهة الجزائر، وتحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة على المدى القصير، المتوسط، والطويل.

وعليه نطرح الإشكالية التالية:

ما مساهمة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في نجاح تنفيذ السياسات السياحية في الجزائر؟

وكإجابة مسبة على الإشكالية تم صياغة الفرضية التالية:

يرتبط نجاح عملية تنفيذ السياسات السياحية في الجزائر بتحقيق أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

وضمن متطلبات الإجابة على هذا الإشكالية والتطرق لجميع جوانب البحث، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية هي كآتي:

-مدخل مفاهيمي لمتغيرات الدراسة.

-مضمون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

-واقع فعالية المخطط التوجيهي للتهيئة للسياحة في تنفيذ السياسات السياحية في الجزائر.

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة أهم ما ورد في المراجع والكتب المتخصصة في الموضوع والدوريات والإحصائيات المتعلقة بنشاطات السياحة والتقارير المتعلقة بأدبيات البحث.

2.مدخل مفاهيمي لمتغيرات الدراسة:

تضمنت هذه الدراسة مجموعة من المفاهيم والتي يمكن إدراجها كالآتي:

1.2 مفهوم السياسة العامة:

اختلف علماء السياسة في تحديد مفهوم موحد للسياسة العامة، وهذا نظرا لاختلاف آرائهم ومدارسهم ووجهات نظرهم.

فيعرف جيمس اندرسون السياسة العامة: "بأنها برنامج عمل لجماعة أو فرد يسعى للوصول إلى هدف محدد أو تجاوز مشكلة أو قضية ما"، وهذا التعريف يوضح أن السياسة العامة تكون هادفة وموجهة لتحقيق أغراض مقصودة.

كما عرف اندرسون السياسة العامة بأنها: "هي تلك السياسة التي تطورها الأجهزة الحكومية من خلل مسؤوليتها علماً ان بعض القوى غير الحكومية أو غير الرسمية قد تسهم أو تؤثر في رسم وتطوير بعض السياسات العامة وتستمد خصوصيتها من كونها متخذة من قبل السلطات المخولة". (مرعي و المبارك، 2020، صفحة 28)

عرف هارول لاسويل **H. LASSWEL** السياسة العامة بأنها: من يحوز على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ وهذا من خلال مجموعة من النشاطات التي تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية، وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة والنفوذ، والتأثير على أفراد المجتمع من طرف المستحوذين على مصادر القوة. (ياغي، 2009، صفحة 50)

للسياسة العامة عدة مستويات، فبعض موضوعات السياسة العامة تحظى باهتمام كبير من طرف الجماهير عكس بعض السياسات التي تستقطب فئات قليلة، حيث يمكن تمييز ثلاثة مستويات من السياسات وهذا تبعا لمستوى المشاركة في صنعها وطبيعة موضوعها ونطاقها وهذا على النحو الآتي: (أندرسون، 1999، الصفحات 67-72)

-المستوى الجزئي: السياسة الجزئية **Micropolitics** هي التي تهتم بمجموعة محدودة من الأفراد أو الشركات وتتميز بعدم عموميتها، فتكون خاصة بفرد أو شركة أو منظمة محدودة، فالمتأثرين أو المنتفعين بها هم قلة.

-المستوى الفرعي: تمتاز السياسة الفرعية **Sybstem Politics** بطابعها الهيكلي والوظيفي حيث تركز على القطاعات المتخصصة مثل المطارات والموانئ والعلاقات المتبادلة ما بين الإدارات واللجان البرلمانية وجماعات المصلحة المهتمة بقضايا متخصصة.

-المستوى الكلي: السياسة الكلية **Macropolitics** تهتم بالمواضيع التي تحظى باهتمام ومشاركة واسعة للجماهير حيث تستقطب فئات عديدة من المجتمع وتتسع دائرة المشاركين فيها، مثل قضايا الهجرة والبطالة.

ترى الاتجاهات الحديثة أن السياسات العامة هي محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية لمجموعة من الفاعلين والمؤثرين الذين يكونون في الغالب شبكة منتظمة من العلاقات أصبحت تعرف باسم شبكة السياسة **Network Policy**. (الفهداوي، 2001، صفحة 18)

فالسياسات العامة هي الإجراءات التي تقوم بها السلطات العامة، والتي تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة وتلبية احتياجات ومطالب المجتمع، وتكون موجهة نحو تلبية المصالح العامة، وهي نشاط سياسي يتأثر بالخصائص الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية للمجتمع، وكذلك بالهياكل الرسمية للدولة، تتعلق

السياسات العامة بما تقرر الحكومة القيام به أو عدم القيام به، فهي هي نتيجة لعمل الحكومة كخيار مقصود ومتعمد.

2.2 مفهوم تنفيذ السياسة العامة:

يقصد بعملية تنفيذ السياسات العامة، العمليات والبرامج التي تنظمها الحكومة لتحقيق الأهداف والغايات من خلال حشد كل الإمكانيات المادية والبشرية.

تعرف عملية تنفيذ السياسة العامة على أنها: "مجموعة الأنشطة التنظيمية والتنفيذية التي تسهر على تطبيقها السلطة التنفيذية لتحقيق مقاصد وأهداف السياسة العامة، وتقسم على نشاطات التنظيم، التخطيط، التوظيف، التمويل، والرقابة، فهي تمثل القيام بتوفير الظروف والإجراءات اللازمة لترجمة السياسة العامة الى خطط وبرامج ومبادئ وقواعد عمل محددة ينتظر أن يترتب على تطبيقها حل للمشكلة العامة ووضع الخطط العامة موضع التنفيذ".

كما يمكن تعريف عملية تنفيذ السياسة العامة بأنها: "تمثل مجموعة النشاطات والإجراءات التنفيذية الهادفة لإخراج السياسة أو قراراتها الى حيز الواقع العملي، وتقوم على استعمال المصادر والموارد البشرية والمادية والتكنولوجية وغيرها، في سبيل تحقيق مقاصد السياسة العامة". (مرعي و المبارك، 2020، الصفحات 70-71)

فعملية التنفيذ هي المرحلة التي تلي عملية صنع السياسات العامة ويتم من خلالها وضع السياسات العامة والقرارات المتعلقة بها في الميدان العملي والتطبيقي وتوفير الظروف الملائمة من وسائل البشرية، المادية، التقنية، المالية، وغيرها من الوسائل، من أجل تحقيق المقاصد والأهداف.

3.2 مفهوم تنفيذ السياسات السياحية:

هناك العديد من الاتجاهات والآراء حول مدى تدخل الدولة في القطاعات الحساسة حيث يتم الدفاع عن تدخل السلطة العامة أو الدولة كمبدأ لضمان التنمية المتناغمة للسياحة، مقابل التنمية المستقلة

ويرتكز هذا المبدأ على وضع سياسات عامة محددة للسياحة، ويقع على عاتق الحكومة مهمة تشييد البنية التحتية الأساسية لمساعدة المجتمع المحلي على تنفيذ مشاريعه السياحية. (حجاب، 2003، صفحة 50)

تساهم عملية تنفيذ السياسات السياحية في تنظيم النشاط السياحي وتسوية المشاكل والخلافات التي تنشأ في النشاط السياحي، ولفهم كيفية تأثير مشاركة الحكومة على صناعة السياحة بشكل أفضل، يمكن تصنيف إجراءات القطاع العام إلى أربع فئات واسعة: السياسة، والتخطيط، والتنمية، والتنظيم، وفي كل مجال من هذه المجالات، تلعب الحكومات دوراً فريداً وحيوياً، إما عن طريق تسهيل أو إعاقة تنمية السياحة، أو تشكيل القاعدة التنظيمية للسياحة، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية والأهداف واستراتيجيات التنمية والترويج، حيث يتم اتخاذ القرارات ذات التأثير المباشر على الوجهة.

تقع على عاتق مؤسسات الدولة المكلفة بتنفيذ السياسات السياحية مسؤولية تحديد الأولويات، وإنشاء المعايير، وإدارة الموارد والمحفزات، كما أنها تحدد المبادئ التوجيهية وتوفير التسهيلات لتنمية السياحة وتعبئة المجتمع للمشاركة.

تشمل السياسات السياحية مجموعة واسعة من الاهتمامات بشأن تنفيذ البرامج السياحية، بما في ذلك العلاقات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وتناولت العديد من المناقشات فكرة التنظيم والتخطيط كوسيلة وآلية للحصول على أدوات تحكم أقوى وتوجيه فعال في تنسيق الجهود وتنفيذ رؤية الدول، ويمكن القول أن الافتقار إلى التخطيط السياحي الفعال هو السبب في اختلال نمو النشاط، مما يؤدي إلى ضعف أداء القطاع السياحي، ومن أجل التخطيط الرشيد للسياحة، يجب أن تكون السياسات العامة نتيجة للتخطيط الدقيق الذي ينشئ الخطط، البرامج، والمشاريع السياحية، فهناك اتفاق واسع النطاق بأن السياحة يمكن أن تكون "شريان الحياة" للسكان المحليين. (BAPTISTA، POCINHO، و NECHITA، 2019، الصفحات 80-82)

فالتخطيط السياحي يساهم في فعالية التنمية السياحية ويعرف بأنه: "عملية بناء رؤية تقديرية وصورة توجيهية للنشاطات السياحية في مدة زمنية مضبوطة ومحددة لبلد معين، وهذا من خلال تسخير الإمكانيات السياحية في الدولة من أجل رسم الأهداف الإستراتيجية لتنمية السياحية بصورة سريعة ومنتظمة من خلال إعداد برنامج متكامل مشترك تساهم فيه الجهات الحكومية وأصحاب المصلحة والأفراد". (حسن، 2021، صفحة 615)

3. مضمون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 (SDAT):

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 هو الإطار المرجعي لإستراتيجية الدولة في مجال السياحة من خلال جعل قطاع السياحة من ضمن أولويات الدولة، وأنشأ بموجب القانون رقم 02-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، وتمت المصادقة عليه في مجلس الحكومة سنة 2008.

1.3 تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الإطار المرجعي الإستراتيجي لسياسة الجزائر في مجال السياحة، حيث يتضمن رؤية شاملة للتنمية السياحية المستدامة على المدى القصير 2009، المتوسط 2013، والطويل 2030، وهو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية **SNAT** آفاق **2025** والذي يوضح سياسة ورؤية الدولة في قطاع السياحة، بالتركيز على التنمية المستدامة من خلال الاعتماد على العدالة الاجتماعية، الكفاءة، الاستدامة الاقتصادية والبيئية.

تم إعداد هذه الإستراتيجية بمشاركة جميع الفاعلين الرسميين، بالتنسيق مع جميع القطاعات، وبالتشاور مع المهنيين الناشطين في القطاع وممثلي المجتمع المدني من أحزاب ومنظمات وجمعيات ناشطة في مجال السياحة والصناعة التقليدية بجميع مناطق الوطن، سعيا من الدولة في تعزيز الإرث الحضاري والثقافي وتثمين المناطق الطبيعية المتنوعة للبلاد من أجل تطوير قطاع السياحة وصنع وجهة سياحية متميزة.

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 كآلية لتنفيذ السياسات السياحية في الجزائر

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة محصلة عملية طويلة من الدراسات والأبحاث والخبرات والاستشارات، والاجتماعات وهو نتيجة للعصف الذهني والتشاور المكثف مع الفاعلين الرسميين و غير الرسميين والمهنيين على المستوى الوطني والمحلي، حيث تم التركيز عند إعداد هذه الإستراتيجية على المشاركة الجميع في مراحل إعداد وتنفيذ المخطط (التطوير، التنفيذ، المراقبة) و على مختلف المستويات (مسيري المؤسسات الفندقية، مسيري وكالات السياحة والأسفار، مسيري المطاعم المصنفة، المرشدين السياحيين، الجمعيات ودواوين السياحة،...)، ورصد كل المقومات الثقافية والإمكانات الطبيعية والقدرات المادية والبشرية ووضعها في خدمة تنمية قطاع السياحة، ويتضمن التقرير النهائي للخطة الرئيسية للتنمية السياحية آفاق 2025 من ستة كتب وهي : (Territoire, 2008, p. 6)

- الكتاب الأول: يتضمن عملية التشخيص، وتدقيق السياحة الجزائرية.
- الكتاب الثاني: تضمن الديناميكيات الخمس وبرامج العمل السياحي، الأولويات والخطة الإستراتيجية.
- الكتاب الثالث: تضمن تقسيم أقطاب التميز السياحي (**POT**) والقرى السياحية (**VTE**).
- الكتاب الرابع: يتضمن تنفيذ الخطة التشغيلية **SDAT** آفاق **2025**.
- الكتاب الخامس: يتضمن المشاريع السياحية ذات الأولوية.
- الكتاب 06: يتطرق إلى الملخص العام للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT** آفاق **2025**.

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المرجع الرئيسي للسياسة التي تبنتها الدولة لتطوير قطاع السياحة في إطار التنمية المستدامة والتي تركز على البعد الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي، ويسعى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لتحقيق الأهداف الآتية: (التقليدية، بلا تاريخ)

- الرقي بقطاع السياحة وجعله قطاعا إستراتيجيا لتنويع مداخيل الدولة.

- إشراك كل القطاعات التي لها علاقة مع السياحة لضمان التنسيق والتعاون لتحقيق الأهداف.
- التوفيق بين الترقية السياحة والبيئية.
- تثمين الإرث الديني، التاريخي، والتراث الثقافي.
- تحسين الصورة السياحية للجزائر بصفة مستمرة.

2.3 ديناميكيات تفعيل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

ترتكز عملية تفعيل المخطط التوجيهي على خمس حركيات أو ديناميكيات وهذا لضمان الفاعلية والكفاءة في تطبيق الإستراتيجية الخاصة بتطوير قطاع السياحة من خلال إعداد مجموعة من العمليات للتحكم الأمثل بمسار عملية التنمية السياحية المستدامة، ويرتكز المخطط على خمس ديناميكيات هي: (tourisme, 2008, pp. 25-52)

–تثمين الوجهة الجزائرية لزيادة جاذبية وتنافس الجزائر: ينبغي للسياحة الجزائرية أن تتواجد في المواقع الرئيسية التي تستقطب السياح، وأن تعزز التعاون بين كافة القطاعات الاجتماعية والمهنية من خلال تطبيق استراتيجية تسويقية مدروسة، تركز على تحديد الأسواق الجديدة لاستقطاب السياح الجدد، سواء كانوا محليين أو مقيمين في الخارج، وهذا من أجل دعم وتنمية السياحة بشكل مستدام وشامل.

–تطوير الأقطاب والقرى السياحية المتميزة: الهدف الرئيسي من هذه العملية هو تعزيز التنافسية واستمرارية الأقاليم وضمان جودة مستدامة لوجهة الجزائر، بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى مختلف المركبات والمؤسسات السياحية في جميع أنحاء الوطن، مع إشراك السكان المحليين في هذه العملية، حيث يضم القطب السياحي للامتياز مجموعة من القرى السياحية في رقعة جغرافية محددة، تتمتع بالاستقلالية، له علامته التجارية، ويجب أن يتوفر على كل التجهيزات الضرورية لتقديم عروض متنوعة ومتعددة لضمان خدمات سياحية ذات جودة تستجيب لطلب السوق وللمعايير الدولية، ويتماشى مع ثقافة المجتمع المحلي

وقد حدد المخطط التوجيهي سبعة أقطاب سياحية لتحقيق هذه الأهداف وهي: (Tourisme M. d., 2008, p. 7)

–القطب السياحي للامتياز شمال –شرق (POT N.E): ويضم المناطق الآتية: الطارف، عنابة، قالمة، سكيكدة، سوق أهراس، وتبسة.

–القطب السياحي للامتياز الشمال–وسط (POT N.C): ويضم المناطق الآتية: بومرداس، الجزائر، تيبازة، بجاية، البليدة، شلف، تيزي وزو، عين الدفلى، البويرة.

–القطب السياحي للامتياز الشمال غرب (POT N.O): ويضم المناطق الآتية: وهران، مستغانم، عين تموشنت، سيدي بلعباس، تلمسان، معسكر، غيليزان.

– القطب السياحي للامتياز جنوب شرق: ويضم المناطق الآتية: الوادي، غرداية، منيعة، بسكرة.

القطب السياحي للامتياز جنوب غرب (POT S.E): ويضم المناطق الآتية: أدرار، مسارات القصور، بشار، تيميمون؛

– **القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير** (POT G.S): ويضم المناطق الآتية: جانت الطاسيلي، ايليزي.

–القطب السياحي للامتياز الجنوب (POT G): ويضم منطقة تمنراست، والأهقار.

–مخطط جودة السياحة(PQT) : يركز هذا المخطط على تطوير التميز والجودة في نوعية الخدمات السياحية من خلال التركيز على تكوين وتدريب اليد العاملة المتخصصة والمؤهلة في المجال السياحي التدريب المهني والتعليم ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمسايرة هذه العملية، مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة والتنمية المستدامة في تسيير المؤسسات السياحية، وتوحيد معايير الجودة وضمان الالتزام بها من طرف المؤسسات الفندقية ووكالات السياحة والسفر عند تقديم المنتج السياحي، للحصول على علامة تجارية خاصة بجودة السياحة. (إبراهيم و راقم نورة، 2017، صفحة 107)

–مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص: يتطلب تطوير قطاع السياحة تظافر وتنسيق جهود جميع الفاعلين من خلال الاعتماد على مقاربة تشاركية بين جميع القطاعات العمومية والخاصة، حيث يهدف مخطط الشراكة إلى: (لفايدة و لمياء بوعروج، 2019، صفحة 126)

–تحسين جاذبية وجهة الجزائر من خلال تسهيل إجراءات الدخول إلى التراب الوطني في السفارات، المطارات، والمراكز الحدودية وتطوير البنية التحتية للنقل.

–تطوير جودة البنية التحتية والخدمات الأساسية في المناطق السياحية.

–توفير الوسائل المادية والتقنية لتسهيل وصول السياح إلى المناطق السياحية والقرى السياحية للامتياز.

–تثمين التراث المادي واللامادي من خلال ترميم المواقع الأثرية والمحافظة على المناطق الطبيعية.

–مخطط تمويل السياحة: يتميز الاستثمار السياحي بالتعقيد والخصوصية كون المشاريع السياحية تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وتبقى مجمدة لفترة طويلة ومرحلة تحقيق المردودية طولية مقارنة بالاستثمار في باقي المجالات، ويهد مخطط تمويل السياحة على: (طرشاوي، 2014، صفحة 205)

– حماية ومرافقة المؤسسات السياحية والفندقية الصغيرة والمتوسطة.

–مرافقة المستثمرين السياحين المتأخرين في دخول مشاريعهم السياحية قيد الاستغلال عن طريق تسهيل منح القروض البنكية.

–العمل على استقطاب رجال الأعمال والمستثمرين من داخل الوطن أو من الخارج.

–تشجيع رجال الأعمال على الاستثمار في النشاطات السياحية من خلال الإعفاءات الضريبية والحوافز المالية.

–تسهيل إجراءات منح التمويل البنكي وتكييفها مع النشاطات السياحية.

-تبسيط إجراءات تمويل المشاريع السياحية.

4. واقع فعالية المخطط التوجيهي للتهيئة للسياحة في تنفيذ السياسات السياحية في الجزائر:

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 كآلية لتنفيذ السياسات السياحية في الجزائر

يعد التنفيذ مرحلة حاسمة يتم من خلالها تحويل السياسة العامة من مجرد نصوص مكتوبة إلى واقع ملموس، في هذه المرحلة تتحول القرارات من صيغتها النظرية إلى العملية، من خلال إعداد الخطط التنفيذية لتجسيد السياسات العامة وتنفيذ البديل الذي تم اختياره بعد التفاوض، المناورة، والمساومة، وترجمته إلى خطط وبرامج ورصد كل الإمكانات المادية والبشرية للوصول إلى الأهداف المرسومة. (هجيرة، 2020، الصفحات 339-340)

يساهم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في ترجمة السياسات السياحية إلى خطط تطبيقية وهذا عن طريق رصد كل الإمكانات المادية والبشرية والمؤهلات الطبيعية السياحية التي تزخر بها الجزائر لتنمية السياحة المستدامة، حيث تم تنفيذ إستراتيجية واضحة وضبط أهداف رئيسية للوصول إليها على المدى القصير، المتوسط والطويل، ولتحليل نتائج الإستراتيجية المنتهجة تم جمع المعلومات والإحصائيات المتعلقة بتطبيق المخطط وهذا حسب الجدول الآتي:

الجدول 1: مؤشرات تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

الفئة	الأهداف المسطرة على المدى القصير	الأهداف المسطرة على المدى	إحصائيات 2019	إحصائيات 2023
عدد السياح	1 مليون	2.5 مليون	2.056372 مليون	3.292508 مليون
عدد الأسرة	84.869 سرير	75.000 سرير	39.800 سرير	151.051 سرير
المساهمة PIB في	% 01.7	% 03	% 01.38	% 01.47
إيرادات السياحة	250 مليون دولار	من 1500 إلى 2000	209 مليون دولار	عدم توفر الإحصائيات الرسمية
مناصب الشغل في قطاع السياحة	200.000 منصب	40.000 منصب	320.000 منصب	عدم توفر الإحصائيات الرسمية

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الكتاب الثاني، الحركيات الخمسة وبرامج العمل السياحية ذات الأولوية، 2008، وبالاعتماد على إحصائيات موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية **www.mta.dz** .

من خلال الجدول يتضح أن المخطط للتوجيهي للتهيئة السياحية لم يحقق أهدافه على المدى القصير والمتوسط، فطاقة الإيواء لا تزال دون المستوى المطلوب، حيث بلغ عدد الأسرة سنة 2019 حوالي 39.800 سرير وهو رقم بعيد عما كان ينبغي الوصول إليه والذي حدد ب: 75000 سرير على المدى المتوسط، أي إنجاز 10 سرير كل سنة، وهذه الوتيرة في الإنجاز تعد بطيئة نظرا لصعوبة تجسيد المشاريع السياحية بسبب عدة مشاكل متعلقة بالعقار السياحي والإجراءات البيروقراطية وضعف عملية التمويل بالإضافة إلى على عدم توفر مناخ يشجع الاستثمار.

كما تشير الإحصائيات إلى ضعف في استقطاب السياح الدوليين حيث تشير إحصائيات سنة 2019 إلى توافد 2.056.372 مليون سائح، كما تم تسجيل توافد 3.292.508 مليون سائح سنة 2023، لكن الملاحظ أن أغلبهم من الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، وهذا الضعف راجع إلى عدة

أسباب من أهمها صعوبة إجراءات منح التأشيرة وضعف الترويج لوجهة الجزائر، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية المرتبطة بالسياحة من وسائل النقل، الطرقات، الاتصالات، البنوك،... (وزارة السياحة، 2024، صفحة 2)

إن الضعف المسجل في التدفقات السياحية أدى إلى ضعف في الإرادات السياحية فقد بلغت سنة 2019، قيمة 209 مليون دولار، ومساهمة بنسبة 01.5 % في الناتج المحلي الإجمالي **PIB** وهو رقم ضعيف جدا مقارنة بالمتوسط العالمي والمقدر ب 10 %.

يساهم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في تنفيذ السياسات السياحية في الجزائر وترقية النشاطات المتعلقة بالسياحة لكن كل المؤشرات تشير إلى ضعف في فعالية الإستراتيجية المتبناة وهذا يرجع إلى عدة عوامل منها:

- غياب التنسيق بين الفاعلين الرسميين المكلفين بتنفيذ السياسات السياحية ومختلف القطاعات الوزارية الذين لهم علاقة مع النشاط السياحي مثل قطاع النقل، الأشغال، العمومية، البيئة، التجهيزات العمومية، الصحة، الأمن والبنوك، ...
- عدم توسيع إشراك الفاعلين غير الرسمين في مرحلة إعداد الإستراتيجية خصوصا مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في تقديم اقتراحات تتماشى مع نسقهم الثقافي، الاجتماعي، والاقتصادي.
- عدم تأهيل وحماية العقار السياحي المخصص للاستثمار السياحي أدى إلى عدم تجسيد المشاريع السياحية المبرمجة على مستوى أقطاب الامتياز ومناطق التهيئة السياحية **SEST**.
- صعوبة الإجراءات المتعلقة بمنح التأشيرة أدى إلى ضعف استقطاب السائحين للوجهة الجزائرية.
- ضعف عملية الترويج لوجهة الجزائر السياحية، وهذا بسبب انتهاج أساليب تقليدية للتسويق من طرف مؤسسات الدولة، دون مشاركة فعالة لأصحاب المصلحة من المهنيين الناشطين في القطاع ووكالات السياحة والأسفار التي بلغ عددها 4916 وكالة سنة 2024، حيث يقتصر نشاط أغلبية الوكالات في

تنظيم الرحلات إلى الخارج وأداء مناسك العمرة دون تقديم عروض تنافسية لتنشيط السياحة الداخلية واستقطاب السياح الأجانب، بالإضافة إلى عدم التحديد الدقيق للسياح المستهدفين في السياسة التسويقية المعتمدة.

- ضعف عملية تكوين اليد العاملة المؤهلة في مجال السياحة، بسبب نقص مراكز التكوين المخصصة في مجال السياحة حيث توجد على المستوى الوطني فقط 03 مراكز متخصصة في التكوين السياحي.
- عدم نجاح مخطط الجودة **PQT** في تحقيق خدمات سياحية ذات نوعية تتماشى مع المعايير الدولية، بسبب عدم إلزام المؤسسات السياحية بتبني معايير الجودة، فقد بلغ عدد المؤسسات الفندقية والسياحية المنخرطة في مخطط الجودة حسب الإحصائيات المقدمة من طرف المديرية العامة للسياحة، 241 مؤسسة فندقية و258 وكالة سياحة وأسفار و07 محطات حموية و18 مطعم إلى غاية سنة 2023 وهذا ما يعادل نسبة 7% من مجموع المؤسسات السياحية. (عبدالقادر و هوان، 2023، صفحة 136)
- ضعف الثقافة السياحية في المجتمع الجزائري وعدم وعي الأفراد بأهمية السياحة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- عدم استقرار النصوص التشريعية والتنظيمية الخاص بالنشاطات السياحية فوزارة السياحة لم تعرف استقرارا في تنظيمها وهياكلها، فقد تم دمجها مع العديد من الوزارات مثل البيئة، تهيئة الإقليم، والتهيئة العمرانية، بالإضافة إلى مركزية القرار أدت إلى تعقيد الإجراءات الإدارية وخلق بيئة غير مشجعة للاستثمار، فملفات المشاريع السياحية ومنح شهادة الموافقة المبدئية لإنجاز أي مشروع تدرس على المستوى المركزي من طرف الوزارة المكلفة بالسياحة والصناعة التقليدية.
- ضعف تمويل المشاريع السياحية، فالاستثمار السياحي يتطلب موارد مالية كبيرة، ويتعرض لمخاطر مرتفعة، وأغلب البنوك الجزائرية عمومية وليس لديها برامج تمويل تتماشى مع خصوصيات القطاع السياحي.

- إهمال دور نشاطات الصناعة التقليدية عند إنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة، وهذا ما أدى إلى تضارب في الإحصائيات الخاصة بمناصب الشغل التي يوفرها القطاع، فقد بلغ عدد الحرفيين **1160413** حرفي إلى غاية سنة 2024، حيث لم يتم أخذهم في عين الاعتبار في مؤشر عدد مناصب العمل التي سيوفرها قطاع السياحة على المدى القصير، المتوسط، والطويل.

5. الخاتمة:

تمتلك الجزائر مقومات سياحية متنوعة قادرة أن تجعل منها وجهة سياحية متميزة، وهذا ما جعل الدولة تعمل على تطوير قطاع السياحة من خلال تبني آليات وبرامج لتنفيذ سياساتها السياحية، والاعتماد على استراتيجية تمكّنها من الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والبشرية وتفعيل التحول السياحي، حيث سعت الدولة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 إلى جعل قطاع السياحة مساهماً في التنمية المستدامة في جميع المجالات وكبديل عن قطاع المحروقات، ويتم هذا التحول من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة المبنية على الشفافية في إعداد البرامج وآليات تنفيذها وتقييمها، وضمان المشاركة الواسعة في صنع وتنفيذ السياسات السياحية، وتعزيز إشراك جميع الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في عملية تطوير البنية التحتية للسياحة، وترقية الاستثمار السياحي، والتسويق الفعال لوجهة الجزائر السياحية لجذب السياح.

لكن رغم كل المجهودات المبذولة لترقية قطاع السياحة فقد تم تسجيل تأخر في تجسيد الأهداف المسطرة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 على المدى القصير والمتوسط، وتعمل الدولة على تدارك هذا التأخر على المدى الطويل.

من خلال دراستنا لموضوع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 كآلية لتنفيذ السياسات السياحية في الجزائر تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن إدراجها في النقاط التالية:

– ضمانا لنجاح تنفيذ السياسات السياحية في الجزائر يجب منح المزيد من الحرية لمنفذي السياسات السياحية على المستوى المحلي من خلال إضفاء الطابع اللامركزي في علمية اتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم النشاطات السياحية لضمان كفاءة الإدارة وفعاليتها، وتناغم الخطط والبرامج مع خصوصية المجتمع المحلي.

– التركيز على التطبيق الفعلي لكل برامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وتحيينها من خلال فتح ورشات وطنية ومحلية لتقييم مدى نجاح الإستراتيجية المتبعة، وتعديل وتمديد المدة الزمنية لتحقيق الأهداف خصوصا على المدى الطويل، وإعداد آليات رصد فعالة لتعزيز المرونة في التنفيذ والقدرة على التقييم المستمر لفعالية السياسات المنتهجة للتكيف مع التغيرات البيئية.

– العمل على تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة لضمان المشاركة العامة لجميع الفاعلين الرسميين الممثلين للهيئات والقطاعات الوزارية المرتبطة بصفة مباشرة بالنشاطات السياحية وإشراك القطاع الخاص لبناء علاقات قوية من أجل توحيد الجهود والبرامج مع الإستراتيجية المطبقة لتنمية السياحة، مع تعزيز مبدأ الشفافية **Transparency** للمساهمة في فتح قنوات الاتصال والتشاور، ومشاركة الفاعلين غير الرسمين في مرحلة إعداد أي إستراتيجية خصوصا مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في تقديم اقتراحات تتماشى مع نسقهم الثقافي، الاجتماعي، والاقتصادي لضمان تبني هذه البرامج عند التنفيذ.

– العمل على تثمين العقار السياحي وحماته، وتسريع عملية تهيئة مناطق التوسع السياحي لتجسيد المشاريع السياحية في أقطاب الامتياز المبرمجة في مخطط التهيئة السياحية لآفاق 2030 وتفعيل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار على المستوى المحلي، لتوفير المناخ المناسب لاستقطاب المستثمرين المحللين والأجانب.

– العمل على تثمين وحماية المورث الثقافي، وإدماج نشطات الصناعة التقليدية في التسويق لوجهة الجزائر السياحة لتحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية للمجتمعات المحلية.

– تطوير البنية التحتية الخاصة بالنشاطات المرتبطة بسلسة القيم للقطاعات المتداخلة مع قطاع السياحة من نقل، بنوك، الأمن، الصحة، الاتصالات، للمساهمة في تثمين الوجهة السياحية الجزائرية.

– العمل على تشييد المعاهد ومراكز التكوين المتخصصة في مجال السياحة والفندقة في مختلف أرجاء الوطن لتكوين الموارد البشرية المتخصصة، والعمل عل تحيين البرامج الدراسية لتتماشى مع متطلبات الصناعة السياحية المعاصرة، وترقية وتثمين الشراكة والتعاون مع الجامعات ومراكز البحث للمرافقة في تطوير القطاع السياحي.

– ضرورة تفعيل مخطط جودة السياحة وإصدار النصوص التنظيمية لإلزام المؤسسات السياحية والفندقية على تطبيق مبادئ الجودة لتقديم خدمات تتماشى مع المعايير الدولية.

– العمل على نشر الوعي السياحي في المجتمع بمساهمة وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية لبناء ثقافة سياحية تتماشى مع الإستراتيجية المسطرة، وتنظيم التظاهرات والملتقيات العلمية لبناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني وزيادة وعيهم بأهمية تطوير قطاع السياحة وأثره في تنمية المجتمعات المحلية في مختلف المجالات.

– ضمان رقمنة الخدمات السياحية والعمل على إعداد نظام معلومات فعال يساهم في ضبط البيانات والإحصائيات السياحية لتسهيل مهمة الباحثين المهتمين بمجال السياحة لرصد مؤشرات أداء القطاع السياحي، وضمان حصول صانعي القرار على المعلومات اللازمة لتحقيق الفعالية في عملية صنع وتنفيذ السياسات السياحية، بالإضافة إلى تحسين تجربة السياح من خلال تقديم خدمات رقمية متكاملة وسهلة الاستخدام، مع الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة للترويج لوجهة الجزائر.

6.قائمة المراجع:

المراجع العربية

- أوبعيش هجيرة. (2020). تنفيذ وتقييم السياسات العامة في الجزائر: الواقع والتحديات. *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، *05*(02)، 333-359.
- جيمس أندرسون. (1999). *صنع السياسات العامة ترجمة عامر الكبيسي*. تكساس: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- شاعة عبدالقادر، و بوعبد الله هوان. (2023). واقع تطبيق مخطط جودة السياحة الجزائري في المؤسسات السياحية والفندقية. *مجلة المالية والاسواق*، *10*(01)، 121-140.
- عائشة طرشاوي. (2014). السياحة الجزائرية بين متطلبات الإقتصاد الوطني والمتغيرات الإقتصادية الدولية. *أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الإقتصادية، الجزائر*.
- عبد الفتاح ياغي. (2009). *السياسات العامة: النظرية والتطبيق*. الإمارات العربية المتحدة.
- عبدالله لفايدة، و لمياء بوعروج. (2019). إستراتيجية التنمية المحلية في البلدان المغاربية: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب. *Alternatives Managériales et Economiques*، *1*(1)، 121-138.
- عمروش حسن. (2021). التخطيط السياحي ودوره في تحقيق تنمية سياحية مستدامة. *دفاتر البحوث الجامعية*، *9*(1)، 612-629.

- فهمي خليفة الفهداوي. (2001). *السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل*. عمان الأردن: دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع.
- كولن مايكل هول ترجمة محمد فريد حجاب. (2003). *السياحة والسياسة مدخل إلى التنمية المحلية الرشيدة*. القاهرة مصر: المجلس الأعلى للثقافة.
- لجلط إبراهيم، و راقم نورة. (سبتمبر، 2017). دور مخطط جودة السياحة الجزائري PQTA في تحسين الصورة الذهنية للسياحة. *مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية*(02)، 104-119.
- مثنى فائق مرعي، و فرح ضياء المبارك. (2020). *السياسات العامة والحكومات المحلية*. العراق: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة.
- مديرية المنظومات الإعلامية و الإحصاء لوزارة السياحة. (2024). *تدفق السياح عبر الحدود الجزائرية سنة 2023*. وزارة السياحة والصناعة التقليدية. تاريخ الاسترداد 13 أوت، 2024.
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية. (بلا تاريخ). *المخطط التوجيهي للتهية السياحية*. تاريخ الاسترداد 26 سبتمبر، 2024، من الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعة التقليدية: https://www.mta.gov.dz/

المراجع الأجنبية:

- BAPTISTA, J. L., POCINHO, M., & NECHITA, F. (2019). TOURISM AND PUBLIC POLICY. *Bulletin of theTransilvaniaUniversity of Braşov*, 77-86.
- Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme. (2008). *Schema Directeur D'amenagemant Touristique "SDAT 2025",Livre 1: Le diagnostic : audit du tourisme algérien.*
- Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme. d. (2008). *Schema Directeur D'amenagement Touristique SDAT 2025 Livre 03 Les sept pôles touristiques d'excellence (POT).*
- Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme. d. (2008). *SCHEMA Directeur D'amenagement TOURISTIQUE"SDAT 2025" Livre 2: Le plan stratégique : les cinq dynamiqueset les programmes d'actions touristiques prioritaires.*